موقف البرلمان العراقي من القضية الفلسطينية 1933_ 1939

أ.د. محمد يوسف إبراهيم القريشي .د. نصير خير الله محمد العجمي

المقدمة

كانت القضية الفلسطينية من أهم القضايا العربية التي أولاها البرلمان العراقي، اهتمامه الخاص فشغلت الكثير من المناقشات وكانت كل أراء الأعضاء تنادي بضرورة مناهضة الصهيونية ومكافحتها ووقف الهجرة إلى فلسطين والمحافظة على حقوق الشعب الفلسطيني وحقه في الحرية والمحافظة على كيانه كما دعت إلى أن تكون علاقات العراق الدولية منطلقة من المصلحة القومية وموقف الدول من قضية فلسطين، لذلك شهدت المدة من 1933– 1936، مناقشات حامية في البرلمان كانت تؤكد على الدعم القومي لقضية فلسطين التحالف العربي الذي يمكن العرب من الوقوف بوجه بريطانيا والصهيونية ودول العالم الأخرى والضغط عليها من أجل حل قضية فلسطين والقضية السورية وغيرها من القضايا العربية(1).

كما شمل دعم البرلمان العراقي للقضية الفلسطينية تقديم المذكرات الاحتجاجية إلى السفارة البريطانية في بغداد وكذلك قيام وفد من مجلس النواب وبعض المحامين برئاسة سعيد ثابت بزيارة فلسطين في عام 1936 وهناك جرت لقاءات مختلفة مع مختلف القيادات الفلسطينية تناولت أوضاع فلسطين المتردية نتيجة للسياسة الصهيونية والدعم البريطاني لها، وأكد الفلسطينيون بأنهم يعلقون الآمال على العراق لتخليص فلسطين من الصهاينة. وأنه "لا نجاة لفلسطين إن لم ينجدها العراق"، وبالمقابل فأن الوفد العراقي وعلى لسان رئيسه سعيد ثابت أكد "بأن العراق لا يستقل ما لم تستقل البلاد العربية ومنها فلسطين". ووعد بأن مجلس النواب سيحث الحكومة على الاهتمام أكثر وأكثر بقضية فلسطين(2).

كانت جلسات مجلسي النواب والأعيان كثيراً ما تشهد مناقشات حول قضية فلسطين وتزداد هذه المناقشات حدة مع كل تطور تشهده فلسطين، وكانت تلقى الكلمات التي تدعو إلى حل هذه المشكلة ورفع الحيف عن الشعب الفلسطيني.

تزايد اهتمام البرلمان العراقي بالقضية الفلسطينية منذ عام 1936، وقيام الثورة الفلسطينية الكبرى فقد طالب مجموعة من النواب ومنهم سعيد ثابت ورفائيل بطي بضرورة تقديم المساعدات المالية اللازمة من أجل إنقاذ فلسطين(3)، وأن على حكومة ياسين الهاشمي أن تقدم كل وسائل الدعم المادية والعسكرية من أجل إنقاذ فلسطين، وقد لمح ياسين الهاشمي إلى أن الحكومة تقدم مساعدات غير رسمية لفلسطين لكي لا تثير بريطانيا(4).

شكل مجلس النواب في نيسان/ أبريل عام 1937 وفداً برئاسة ناجي السويد(5)، لمقابلة السفير البريطاني آرشيبالد كلارك، للتباحث معه حول قضية فلسطين وفي اللقاء أشار السويدي إلى خشية

الشعب العراقي من فشل بريطانيا في إيجاد حل لمشكلة فلسطين وبالتحديد قضية الهجرة لأن هذا سيؤثر على علاقة العرب ببريطانيا وأن الشعب العراقي حريص على ضمان مصالح الأقطار العربية المجاورة وأن أي مس بمصالح تلك البلدان سيثير الشعب العراقي الذي لا يرضى بأي ضرر يلحق بإخوانه العرب، ورد السفير على الوفد ومطالبه بأن بلاده سوف تعمل على وضع حد للمشاكل القائمة في فلسطين، وعقب انتهاء اللقاء سلم الوفد السفير البريطاني مذكرة باسم مجلس النواب تؤكد بأن ما يحدث في فلسطين من نكبات ومآسي تجعل الشعب العراقي يخاف على مستقبل فلسطين نتيجة سياسة الإبادة التي تمارس هناك ونتائجها الخطيرة على فلسطين لذلك فأن مجلس النواب وباسم الشعب العراقي يطالب بضرورة الإسراع في معالجة الموقف السياسي في فلسطين وحله بصورة نهائية(6).

عبر البرلمان العراقي وعلى لسان رئيس مجلس الأعيان محمد رضى الشبيبي(7)، عن رأيه بقرار التقسيم الذي وصفه بأنه يمثل جشع الاستعمار، وأكد بأنه من مصلحة بريطانيا أن تحافظ على علاقاتها مع العرب وذلك من خلال رفض مشروع التقسيم الذي يتعارض مع طموحات العرب المشروعة، وأكد محمد الشبيبي دعم البرلمان لموقف حكومة حكمت سليمان التي وقفت بقوة بوجه مشروع التقسيم(8).

احتج النائب محمد مهدي كبة، أثناء جلسة البرلمان المنعقدة في 29 كانون الأول / ديسمبر عام 1937، على خطاب العرش الذي يمثل منهاج وزارة جميل المدفعي(9)، الرابعة والذي خلى من أي إشارة إلى موضوع القضية الفلسطينية وبيان ما بذلته الحكومة من مساعي وجهود في سبيل حماية فلسطين من الأخطار الصهيونية والتوسط لدى الحكومة البريطانية لحل مشاكلها بشكل يتفق مع ما يريده العرب، وأشاد بموقف وزارة حكمت سليمان التي عارضت مشروع التقسيم لأن قضية فلسطين كما أشار "هي جزء لا يتجزأ من قضيتنا القومية الكبرى بل هي ركن من أركان سياستنا العليا وان حلها ومعالجتها هو جزء من سياستنا الخارجية وتنظيم صلاتنا مع الآخرين" وطالب الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة لضمان مستقبل فلسطين(10).

لقد أجاب توفيق السويدي وزير الخارجية على احتجاج النائب محمد مهدي كبة بأن حكومته تجري الاتصالات مع الحكومة البريطانية وأن جهوداً تبذل لحل المشكلة غير أن ذلك يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين على الحكومة أن تبذلهما لكي تحقق لفلسطين ما تطمح إليه(11).

قدم 22 نائب مذكرة إلى رئاسة مجلس النواب في 6 شباط / فبراير 1938، طالبوا برفعها إلى الحكومة البريطانية بواسطة الحكومة العراقية وهي تعبر عن استياء مجلس النواب واحتجاجه على الأعمال ألا إنسانية التي تجري في فلسطين وطالبوا أن تضع الحكومة حداً لها وأن تنصف الفلسطينيين وتمنحهم حقوقهم المشروعة(12).

وفي 6 نيسان / أبريل عام 1938، جرت مناقشة حامية في مجلس النواب كان الباعث الرئيس لها هو استئناف الثورة الفلسطينية. فبدأ النواب بإلقاء الخطب والكلمات الحماسية التي تؤكد على عمق

الروابط التي تربط أبناء فلسطين بالأمة العربية وأكدوا على أهمية فلسطين بالنسبة للعراق باعتبارها ميناءاً للعراق على البحر المتوسط لتصدير النفط العراقي، وأشاروا إلى أن القضية الفلسطينية لا تخص الفلسطينيين وحدهم بل تخص العراقيين وكل العرب وعليه فأنهم طالبوا بأن يسهم العراق حكومة وشعباً بالدعم المادي والمعنوي لحل تلك القضية، كما يسهم اليهود في كل مكان في دعم الحركة الصهيونية ومدها بكل ما يمكنها من تحقيق أهدافها في فلسطين، حتى إن الدعم الذي تتلقاه المنظمة الصهيونية ساعدها على الصمود وترجيح كفة ميزانها في فلسطين، وطالب نواب آخرون بالكف عن الكلام والخطابات والاحتجاجات والمقالات والمفاوضات لأن ذلك لن يؤثر على سياسة بريطانيا وأن القوة هي كل شيء وهي التي تحقق الأماني العربية في فلسطين لذلك فأن هذه القوة تحتاج إلى الأموال والأسلحة من أجل دعمها واستمرارها على الصمود، وندد نواب آخرون بالصهيونية ووعد بلفور والسياسة البريطانية، ومحاولات شق الصف العربي وبث روح التخاصم بين أبناءه من أجل أضعافه والنيل منه، وجاء رد الحكومة على مطالب النواب ودعواتهم على لسان وزير الخارجية توفيق السويدي الذي أشار بأن العراق شعباً وحكومة لم يقصر اتجاه فلسطين وقدم المساعدة الممكنة، وأن مناقشات عصبة الأمم تشهد على موقف العراق المشرف من هذه القضية وأن الحكومة العراقية مستمرة في اتصالاتها مع بريطانيا لإيجاد حل للمشكلة(13).

غادر وفد من البرلمان العراقي برئاسة مولود مخلص باشا(14)، رئيس مجلس النواب إلى القاهرة في بداية تشرين الأول/ أكتوبر عام 1938، لحضور المؤتمر البرلماني للبلاد العربية والإسلامية. الذي افتتح جلساته في 7 تشرين الأول/ أكتوبر(15). وفي هذا المؤتمر ألقى مولود مخلص باشا كلمة أعرب فيها عن أسفه لعدم التوصل لحل قضية فلسطين على الرغم من الجهود التي تبذل من اجل ذلك وأشار إلى إن فلسطين التي يعدها العرب والمسلمون قطعة أساسية من بلادهم توجد حولها نية سيئة، ولم يكن من المتوقع أن تصبح وطناً لقوم مبعثرين في التأريخ، وأعرب عن أسفه على عدم عطف بريطانيا على أماني العرب وان إنصاف العرب لا يكون إلا إذا عدلت بريطانيا خطتها في فلسطين وحلها بالشكل الذي يضمن سيادة العرب، وقال بأن البلاد العربية التي جاهدت في سبيل حريتها وبعث حضارتها وتأريخها لا يسعها أن تصبر أكثر مما صبرت عليه إلى الآن، وليس في وسعها أن تقف متفرجة على سياسة التمزيق التي يراد تطبيقها في هذه البقعة المقدسة وليس من السهل على العرب أن ينتزع تراثهم من أيديهم، ويغتصب حقهم في أوطانهم لإرضاء سياسة سقيمة وان أعظم أخطاء بريطانيا قطعها العهود للصهاينة، وتعدهم بوطن قومي وهمي في أهم أجزاء الوطن العربي والإسلامي ثم تندفع مصرة على هذا الخطأ وتستعمل أقصى التدابير الاستعمارية لمطاردة أحرار البلاد واضطهادهم في بلادهم وتشريدهم وقتلهم، ودعا إلى أن يستخدم كل الطرق لإنقاذ فلسطين وتقرير مصيرها أسوة بالبلاد المستقلة الأخرى ووضع حد للمآسي التي أرتكبها الاستعمار في فلسطين واختتم كلمته بتقديم اقتراح الوفد البرلماني العراقي لحل قضية

فلسطين بإيقاف الهجرة الصهيونية والعدول عن سياسة التقسيم وإنشاء حكومة وطنية دستورية مرتبطة بمعاهدة مع بريطانيا العظمى على غرار المعاهدة العراقية الانكليزية وضمان حقوق الأقلية اليهودية المقيمة في فلسطين أسوة بالأقليات المقيمة في الممالك الديمقراطية(16).

كما أبدى عدد من أعضاء الوفد في كلمات القوها في مناسبات مختلفة على هامش المؤتمر تأييدهم ودعمهم للقضية الفلسطينية وضرورة توحيد الجهود العربية من أجل حلها لأن لفلسطين مكانة في قلوب كل العرب والمسلمين كما أشادوا بشجاعة وبسالة الشعب الفلسطيني في كفاحه ضد الاستعمار والصهيونية. كما أسهم الوفد العراقي ولاسيما مولود مخلص باشا في صياغة المقررات التي خرج منها المؤتمر وهي:

- اعتبار تصريح بلفور باطلاً من أساسه ولا قيمة له في نظر العرب والمسلمين.
- ضرورة منع الهجرة اليهودية من الآن منعاً باتاً.
- رفض تقسيم فلسطين على أي نحو كان والتمسك ببقائها قطراً عربياً.
- ضرورة أنشاء حكومة وطنية دستورية بمجلس نيابي منتخب بالتمثل النسبي من العرب واليهود وعقد معاهدة تحالف ومودة بين بريطانيا وفلسطين ينتهي بها الانتداب.
- العفو العام الشامل عن المتهمين والمحكوم عليهم في حوادث الثورة الفلسطينية وإطلاق سراح المعتقلين والمسجونين وإعادة جميع المبعدين والمنفيين السياسيين.
- حث الملوك والأمراء العرب على تنفيذ هذه القرارات بكافة الوسائل الممكنة وتبليغها لحكومة بريطانيا وعصبة الأمم(17).
- يتم انتخاب لجنة دائمة من قبل المؤتمر لتنفيذ هذه المقررات مكونة من محمد علي علوبة رئيساً ومولود مخلص باشا وفارس الخوري وجبران الثوبيني وصمد الباسل وتوفيق دوس والدكتور عبد الحميد سعيد وعبد الرحمن صديق وجمال الحسيني وعوني عبد الهادي والفرد روك أعضاء ويكون مقرها مصر.
- يجب على بريطانيا أن تأخذ بهذه القرارات لإعادة الثقة بينها وبين العرب وإحلال الهدوء والسلام في جميع الأقطار العربية(18).

يبدو أن ممثلي الشعوب العربية كان لهم اندفاع كبير جداً في دعم القضية الفلسطينية وعدم التفريط بأي حق من حقوق العرب في فلسطين لذلك فإن قراراتهم جاءت بشكل مخالف لقرارات حكوماتهم وتؤكد على أهمية اتخاذ مواقف قوية من قبل الحكومات لإجبار بريطانيا على إنصاف العرب في صراعهم مع الصهيونية.

وفي جلسة لمجلس النواب عقدت في 1 تشرين الثاني / نوفمبر عام 1938، حضرها رئيس الوزراء جميل المدفعي نوقش فيها ما يمكن عمله بشأن القضية الفلسطينية وطرحت الكثير من الآراء التي أشادت بالجهود التي تبذل والخطط المطروقة لحل القضية في المستقبل القريب بالشكل الذي يضمن حقوق العرب، وقد أوضح توفيق السويدي، وزير الخارجية بأن العراق يعمل على إفهام بريطانيا بأن سياستها تجاه فلسطين فاشلة ويجب إصلاحها، وفي هذه الجلسة أكد رئيس الوزراء ووزير الخارجية للنواب بأن الحكومة جادة ومستمرة في أيجاد حل لقضية فلسطين بالقريب العاجل(19).

كان مجلس النواب قد وضع في برامج عمله القضية الفلسطينية وسبل حلها ودعم نضال الشعب الفلسطيني ولذلك فإن المجلس كانت له لجان خاصة للتشاور وتقديم المشورة للمجلس والحكومة للتدخل في حل القضية فضلاً عن لجنة أخذت على عاتقها اقتراح المشاريع التي من الممكن أن تقدم لدعم وصمود الشعب الفلسطيني وجمع المبالغ المالية والعينية من أجل ذلك، كما كان من خطط مجلس النواب عرض موضوع القضية الفلسطينية في كل المحادثات والمفاوضات التي كان يجريها رئيس المجلس وأعضاءه مع نظرائهم سواء من العرب أو الأجانب وهذا الأمر لم يقتصر على مجلس النواب، وإنما شمل مجلس الأعيان الذي كان في تنسيق دائم للمواقف مع مجلس النواب حول هذا الموضوع(20).

أولى مجلس الأعيان اهتمامه بالقضية الفلسطينية وناقش الكثير من شؤونها فقد أكد عضو المجلس محمود صبحي الدفتري بأن قضية فلسطين هي قضية العرب والمسلمين وأبدى مخاوفه من عدم قيام الحكومة البريطانية بحل القضية بالشكل الذي يضمن مصالح الشعب الفلسطيني(21)، كما أكد العضو رشيد عالي الكيلاني بأن جهود الحكومة لم تثمر عن النتائج المطلوبة وأن الشعب العراقي ينتظر من وزير الخارجية علاجاً حاسماً لقضية فلسطين من أجل وقف المعاناة والألم ودماء الفلسطينيين وما يقاسيه من قتل وتعذيب ونفي وتشريد ونسف الدور وحرق القرى وأكد رشيد عالي الكيلاني أن شعب فلسطين يبني أمالاً كبيرة على العراق الذي يجب أن يكون في مقدمة الأقطار التي ستساعد فلسطين في التخفيف عن معانتها(22).

لقد أبدى المجلس رفضه واستنكاره للكتاب الأبيض ففي جلسة عقدت في مجلس النواب في 12 حزيران / يونيو عام 1939، ناقش النواب رئيس الوزراء حول وسائل الحكومة لحل القضية الفلسطينية، وقد أوضح نوري السعيد بأن الحكومة جادة في موضوع حل القضية الفلسطينية وأن جهودها في مؤتمر لندن أسفر عن إصدار الكتاب الأبيض الذي فيه بعض الحلول الجيدة إلا أنه بحاجة إلى تفسير بعض النصوص لفهم مرامي الحكومة البريطانية فيما يتعلق بتقرير الحكم الوطني في فلسطين وإزالة الشكوك والمخاوف التي لا تزال عند الفلسطينيين، ولقد تناول عدد من النواب الكتاب الأبيض في خطبهم إذ أشاروا بأن ما يصيب فلسطين من كوارث هو نتيجة السياسة البريطانية الصهيونية إذ اعتبر بعض النواب

أن الكتاب الأبيض صحيفة سوداء في تأريخ بريطانيا وليس فيه من العدالة والأنصاف شيء وأنه ضربة قاضية لأمال العرب وناشد الحكومات العربية لاتخاذ موقف صريح وواضح من القضية(23).

لقد شن مجلس الأعيان حملة على السياسة البريطانية في فلسطين وقد أكدوا على أنها تتناقض تماماً مع سياسة تحالفهم مع العرب، كما أشاروا إلى أن بريطانيا استهانت بمشاعر العرب وبتضحياتهم عندما أصدرت الكتاب الأبيض، كما ناقش الأعضاء في جلسات متوالية القضية الفلسطينية مرة أخرى وحمَّل بعضهم الحركة الصهيونية مسؤولية تردي العلاقات العربية البريطانية حتى تتمكن من بناء دولتها المزعومة. ودعوا إلى التحرك الدبلوماسي العربي المؤثر من أجل أن تكون قضية فلسطين من أولى المهام التي على الحكومات العربية حلها بشكل سريع، كما راح الأعضاء يناقشون نوري السعيد في آرائه بشأن الكتاب الأبيض الذي رآه هاماً لما يتضمنه من حل للقضية الفلسطينية وخصوصاً في قضيتي الصهيونية وتدفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين.(24) كما ناقش الأعضاء ما ورد تفي الكتاب بشأن الحكومة الوطنية وما شابه ذلك من غموض يستوجب الحوار مع الإدارة البريطانية. وقد طالب نوري السعيد التريث بالكلام حول القضية الفلسطينية لأن الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية هي محط تقدير واهتمام اللجنة العربية العليا التي تتابع اهتمام الحكومة العراقية بالقضية الفلسطينية. وأن مساعي الحكومة نجحت في تحقيق الحكم الذاتي في فلسطين وتحليل الهجرة التي لا يمكن أن تراقب بشكل دقيق ما لم تشكل حكومة وطنية مشيراً إلى أن موضوع إعطاء وعد للصهاينة بتأسيس حكومة صهيونية في فلسطين هو غير صحيح وأن كل ما وعدوا به هو تسهيل هجرتهم إليها وجعل فلسطين وطناً قومياً(25). وفي جلسة مجلس الأعيان التي عقدت في كانون الأول/ ديسمبر 1939 فقد انتقد الحكومة لعدم فاعلية إجراءاتها حول القضية الفلسطينية على اعتبار أن بريطانيا لا تزال متمسكة بالكتاب الأبيض ولم تزيل شكوك العرب حوله ودعوا الحكومة إلى مساندة الفلسطينيين، ورد نوري السعيد على كلمات النواب بالقول بأن حكومته ستستمر في تقديم المساعدة لفلسطين وسوريا بقدر ما تسمح به الظروف وان العراق غير قادر وحده على حل هذه القضايا دون التشاور مع بقية الحكومات العربية لإيجاد حل لمشكلتي سوريا وفلسطين(26).والمتابع لجلسات مجلس النواب يكاد لا يجد جلسه من جلساته إلا وفيها ذكر ومناقشة للقضية الفلسطينية والدعوة لحلها ومطالبة الحكومة بمزيد من العناية بهذا الموضوع.

المصادر:

(1) جريدة الأخبار، 27 كانون الثاني/ يناير 1932.

(2) جريدة الإخاء الوطني، 20 أيلول/ سبتمبر 1932.

(3) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1933، الجلسة 5 في 27 آذار/ مارس 1933، ص35.

(4) دار الكتب والوثائق العراقية، ملفات البلاط الملكي، الديوان، المفوضية العراقية في القدس، أحوال سياسية، رقم التسجيل 766، رقم التصنيف 311، وثيقة رقم 40– 43 .؛ رشيد الحاج إبراهيم، القضية الفلسطينية أمام الوفد البرلماني العراقي بمناسبة زيارته حيفا 26 آذار / مارس 1936، مطبعة النفير، د.ت، ص ص 3– 4.

(5) ناجي السويدي (1882– 1942): ولد إبراهيم ناجي بن يوسف السويدي ببغداد في 22 آذار/ مارس عام 1882، تخرج من كلية الحقوق عام 1905، بعدها تنقل في وظائف عدة في العراق وسوريا، وعين وزيراً للعدلية عام 1921، وتسلم مناصب وزارية عديدة ورئيس مجلس الأعيان وأخرها وزير المالية في حكومة الدفاع الوطني، قبض عليه في أيلول/ سبتمبر عام 1941 ونقل إلى جنوبي أفريقيا في شباط/ فبراير 1942، توفي في بروديسيا في 17 أب/ أغسطس عام 1942 ونقل جثمانه إلى بغداد ودفن بها في 23 كانون الثاني/ يناير عام 1949. لمزيد من التفاصيل انظر: مير بصري، مرجع سبق ذكره، ص ص133– 135.

(6) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1937، جلسة 26 في 6 نيسان / ابريل 1937، ص310.

(7) محمد رضا الشبيبي: (1889– 1965): سياسي وشاعر وأديب، ولد في النجف، ينحدر من أسرة علمية أكثر أبنائها رجال علم ودين وأدب، أشترك في الجبهة الشعبية مع المجاهدين العراقيين لوقف زحف= =الانكليز المحتلين، شغل أول منصب وزاري عام 1924 في حكومة ياسين الهاشمي عندما تولى وزارة المعارف، عاد ليشغل هذا المنصب أربع مرات (1935، 1938، 1941، 1948)، تمتع بعضوية مجلس النواب عدة مرات وفاز برئاسته أكثر من مرة وآخرها 1944، اختير عضواً ورئيساً لمجلس الأعيان عام 1937، له نشاط أدبي واسع تمثل في أشعاره ومقالاته، أنتخب عضواً في مجمع اللغة العربية بدمشق عام 1923، وعضواً عاملاً في مجمع اللغة العربية– مجمع الخالدين– في القاهرة عام 1947، وعضواً ورئيساً للمجمع العلمي العراقي 1947– 1965، ومنح الدكتوراه الفخرية من جامعة القاهرة، ترك أثاراً مطبوعة كثيرة منها (ديوان شعره 1940، مؤرخ العراق أمين الغوطي)، قال عنه أحمد حسن الزيات في مجمع اللغة العربية عام 1965، مؤنباً: "انه كان لا ينافق ولا يراهن ولا يمالق ولا يداهن". لمزيد من التفاصيل انظر: موسوعة بيت الحكمة، مرجع سبق ذكره، ص ص466– 468.؛ علي عبد شناوة، محمد رضا الشبيبي ودوره السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1995.

(8) محاضر مجلس الأعيان الاجتماع الاعتيادي التاسع، الجلسة الثانية 15 تموز/ يوليو 1937، ص24.

(9) جميل المدفعي (1890– 1958): من مواليد الموصل، تقلد مناصب وزارية كان أولها في وزارة نوري السعيد (25 آذار/ مارس 1930– 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1930)، حيث شغل منصب وزير الداخلية الذي استقال منه في 15 كانون الثاني/ يناير عام 1930، ليستلم رئاسة مجلس النواب، تولى رئاسة الوزارة سبع مرات كان أولها عام 1924، وأخرها (7 أيار/ مايو 1953– 15 أيلول/ سبتمبر 1953). لمزيد من التفاصيل انظر: طارق يونس عزيز السراج، جميل المدفعي ودورة في السياسة العراقية– 1890– 1958، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1991، ص25.

(10) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة 10 في 6 شباط/ فبراير 1938، توفيق السويدي، ص ص3– 9.

(11) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة 26 في 6 نيسان / أبريل 1938، محمد مهدي كبة، مرجع سبق ذكره، ص308.

(12) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1937، الجلسة 26 في 6 نيسان / أبريل 1938، رستم حيدر وسليم حسون، ص ص 303– 310.

(13) مولود مخلص باشا: ولد في الموصل عام 1885 ودخل المدرسة الإعدادية الأميرية فيها عام 1895، ثم انتقل إلى بغداد وأكمل دراسته في المدرسة الإعدادية العسكرية وتخرج منها عام 1903، سافر إلى اسطنبول للدخول في الكلية الحربية، تم فصله من الكلية بسبب مشاجرة مع احد الطلاب ثم أعيد للمدرسة بعدها، تم اعتقاله بحجة انتقاده لسياسة السلطان عبد الحميد الثاني واستطاع الهروب من السجن والذهاب إلى الحجاز، حيث شارك في الثورة العربية. لمزيد من التفاصيل انظر: محمد حسين الزبيدي، مولود مخلص باشا ودوره في الثورة العربية الكبرى وتأريخ العراق المعاصر، بغداد، دار الحرية، 1989.

(14) افتتح المؤتمر أعماله في القاهرة في يوم 7 تشرين الأول / أكتوبر عام 1938، وحضرته وفود برلمانية من الأقطار العربية مصر والعراق وسوريا ولبنان ومراكش ومن الأقطار الأجنبية الهند ويوغسلافيا وقد ترأس جلسة الافتتاح بهي الدين بركات رئيس مجلس النواب المصري. لمزيد من التفاصيل انظر: سيد نوفل، محمد علي علوبة، بطل من أبطال العروبة في مصر، مجلة قضايا عربية، السنة السادسة، العدد الأول، كانون الثاني– نيسان / يناير– ابريل 1979، ص124.؛ زكريا احمد محمد سعد، المشكلة الفلسطينية وموقف مصر حكومة وشعباً منها 1917–1939، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007، ص ص119–121.

(15) جريدة الزمان، 11 تشرين الثاني / نوفمبر 1938.

(16) عباس عطية، مرجع سبق ذكره، ص328.

17) دار الكتب والوثائق العراقية، ملفات البلاط الملكي، الديوان، المشكلتان السورية والفلسطينية، رقم التسجيل 998، رقم التصنيف 311، سنة 1938، وثيقة رقم 207 ؛ أكرم زعيتر، مرجع سبق ذكره، ص129.

(18) محاضر مجلس النواب الاجتماع الاعتيادي، الجلسة الثانية في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938، ص13.

(19) لمزيد من التفاصيل ينظر: عبد المجيد كامل عبد اللطيف، مجلس الأمة العراقي– البرلمان– مجلس الأعيان والنواب، بغداد، دار الشئون الثقافية، 2001.

(20) محاضر مجلس النواب الاجتماع الاعتيادي، الجلسة الثانية في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938، ص13.

(21) محاضر مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي الثالث عشر، الجلسة الثالثة في 13 تشرين ثاني/ نوفمبر 1938، ص15.

(22) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي، سنة 1939، الجلسة الثانية في 17 حزيران / يونيه 1939، ص13.

(23) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي، سنة 1939، الجلسة العاشرة في 5 تموز / يوليو 1939، أقوال النواب سعيد ثابت، ص ص159– 161.

(24) المصدر نفسه، ص162.

(25) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي، الجلسة العشرون في 28 آذار/ مارس 1940، ص ص 290–295.

(26) محاضر مجلس الأعيان، الاجتماع الحادي عشر، الجلسة الثانية في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1940، ص ص 17–20.